النظام السياسي والإستلاب

(العراق ... أنموذجا)

د. رغد نصيف جاسم محمد
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

ملخص :

تبحث إشكالية الدراسة في مسألة التأثير الذي تمارسه ظواهر الاستبداد، الحروب، الحصار الاقتصادي، الإحتلال وفقدان الإستقرار المجتمعي في العراق، على إهدار مبدأ حقوق الإنسان، و، بالتالي، شعور الفرد بالإستلاب، وهو ما دفع إلى طرح سؤال رئيس مفاده، هل المتغيرات التي مر بها العراق هي التي أدت بنظامه السياسي إلى ظاهرة الإستلاب؟. في حين، أن الفرضية المعتمدة للإجابة عن إشكالية البحث تتمثل في أن أوضاع المجتمع العراقي غير المستقرة أدت إلى تغير الوظائف الإجتماعية وإنهيار القيم الأساسية، ومن ثم ضعف الثقافة الوطنية، أدى إلى الشعور بالخوف لدى الفرد الواعي، والذي أفضى إلى الإستلاب.

Abstract

The question of this Study is focused on the influence of the phenomena of tyranny, wars, economic siege, occupation and the loss of social stability in Iraq is based on the waste of the principle of human rights, and therefore on the individual's feelings of dependence. Is what led his political system to the phenomenon of the takeover? The hypothesis to answer the problem of research is that the unstable conditions of Iraqi society led to the change of social functions and the collapse of basic values, and thus the weakness of national culture, led to a sense of fear in the conscious individual, which led to the overthrow.

مقدمة:

تعتبر المعرفة المنهاج الذي ينتهج للإنسان للسيطرة على الـذات، وتقـود إلى سـبيل السـعادة وبالخصـوص في ظـل الأوضـاع الإيجابيـة، وهـو مـا أظهـره أرسـطو، عنـدما رأى أن المعرفـة تقـول: إن عقلانيـة العـالم هي قـانون فكـر الإنسـان ذاته حين يصبح الشيء الجوهري في تلك المعرفة هو دعمها لـذاتها بالـذات. وهـو أيضـا، مـا أكدتـه الأديـان السـماوية، وبالخصوص منها الـدين الإسلامي، الـذي ربـط وجـوب إدراك الحقـائق بـالعلم والمعرفـة. أمـا عكـس هـذه السـعادة هـو الإستلاب، أي الإغتراب، والذي، بمعناه الموجز، هـو: الشـعور بعـدم الأمـان، أي الخـوف، حيـث تعتمـد درجـة الشـعور بهـذا المعنى عنـد الفـرد على مـا يعانيـه مـن إنفصـال عـن وجـوده الإنسـاني وعـن مجتمعـه، وعـن الأفعـال التي تصـدر عنـه، فيفقد سيطرته عليها، وتصبح متحكمة فيه، فلا يشعر بأنه مركز لعالمه ومتحكم في تصرفاته، لأن مخاطر الإستلاب تكمن في تـدمير وإنهيـار العلاقـات الوثيقـة، وتحطيـم مشـاعر الإنتمـاء للجماعـات الكبيرة، وأيضـا تعميـق الفجـوة بـين الأجيـال أو زيـادة الفجوة الفاصلة بين الجماعات الإجتماعية بعضها البعض.

والسـؤال الـذي يطـرح، هنـا، على مـن تقـع مسـؤولية الشـعور بـالإغتراب؟ حيـث أن المسـؤولية، في أي موقـع، تعني الحكمة، (أي التمكين والتمكن) والأخيرة تفضي إلى العدالة، وبخلاف ذلك ينتج الظلم الذي يقود إلى الإغتراب عند الفرد الذي يعي ما يدور حوله.

يتـــأثر الإنســـان بطبيعتـــه بالأوضـــاع المحيطـــة بـــه (الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية والأمنية)، وفي الواقع فإن هذا التأثير لا يكون متساويا بين جميع الأفراد بالدرجة

نفسـها، لأن القـيم الأساسـية التي تحـرك المجتمـع تتـأثر بالأوضـاع المحيطـة، وأن ضـعف أو إنهيـار القـيم الأساسـية بـالمجتمع يـؤدي إلى إنهيار المجتمع، وتـؤدي بـالفرد الـواعي إلى الشـعور بالإسـتلاب، وأن المسـؤول عـن هـذه القـيم هـي السـلطة، وأينما كانت ممارسـة هـذه الأخيرة لشـعبها متسـمة بـالظلم يكون ضياع الـوطن، والـذي يعني: الإسـتلاب، وهـو مـا يـؤدي إلى الهجـرة والإرهـاب وضـعف الـولاء للـوطن، ويصـبح أفراد الشـعب أرضـا خصبة لأي هجمة تدميرية عليـه، سـواء كانت مادية أم معنوية، وذلك من الممكن أن يؤدي بـالبعض إلى عدم الرغبة بالحياة، وتدمير الذات والأخرين، لأن الواقـع يثبـت أن غريـب الـوطن هـو غريـب الـروح، ومـن ثـم يظهـر الإستلاب بكل مفاهيمه تجاه الوطن.

جـاءت إشـكالية البحـث لتثير مسـألة أن الإسـتبداد والحروب والحصار الإقتصادي والإحتلال وفقدان الإسـتقرار المجتمعي بـالعراق أدى إلى إهـدار مبدأ حقـوق الإنسـان، أدت أيضـا إلى شـعور الفـرد الـواعي بالإسـتلاب، وهـو مـا يـدفع إلى طرحها على شكل سـؤال رئيس مفاده، هل المتغيرات التي مر بهـا العـراق هـي التـي أدت بنظامـه السياسـي إلى ظـاهرة الإستلاب؟ أما الفرضية المعتمدة للإجابة عن إشكالية البحث فتتمثل في أن أوضـاع المجتمع العراقي غير المسـتقرة أدت إلى تغير الوظائف الإجتماعيـة وإنهيـار القـيم الأساسـية، ومـن ثـم ضـعف الثقافـة الوطنيـة، قـد أدى إلى الشـعور بـالخوف لـدى الفرد الواعي، والذي أفضى إلى الإستلاب.

إقتضـت طبيعـة البحـث تقسـيمه إلى مقدمـة ومحـورين، فضلا على الخاتمة التي تضمنت الإستنتاجات، وذلك كما يلي :

- مقدمة.
- المحور الأول : بداية الإستلاب وأسبابه.
- المحـور الثـاني: إسـتلاب الإنسـان العـراقي (الأوضـاع غير المستقرة في العراق).
- الخاتمة.

المحور الأول: إرهاصات الإستلاب وأسبابه

أولا : الإستلاب والعقد الإجتماعي.

يعتبر الإغتراب تلك الحالة السيكولوجية الإجتماعية التي تسيطر على الفرد سيطرة تامة، فتجعله غريبا وبعيدا عن بعض أبعاد واقعه الإجتماعي، وهو يسيطر كفكر في ـ الوقت الحاضـر ـ على الأدب المعاصـر، كما يسـيطر ـ عموما ـ على تاريخ الفكر الإجتماعي، وبما أن الإنسان قد ولد حرا، وهو ما تجلى في مقولة : "متى إستعبدتم الناس ولقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"، وفي مقولة "يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في حقوق الإنسان"، فإن الفطرة هي الحرية، وأراد الإنسان فيها الحفاظ على فطرته ـ الحرية ـ وأنه ظل دائما يميل إليها في أعماق نفسه.

وعليـه، فـإن تـاريخ إغتـراب الإنسـان هـو تـاريخ بحثـه عـن الحريـة، ولكي لا يشـعر الإنسـان بالإغتراب تجاه تاريخـه، فإنـه يكـون ملـزم بتـاريخ مـن الإغتـراب، لـذا كان إغتـراب الإنسـان إغترابـا تاريخيـا، أي أنـه مـر بمراحـل ونـواحي مختلفـة، وأن ضـياع حرية الإنسـان كان السـبب بإغترابه، وأن هـذه الحرية هي الحرية المسـؤولة، والتي يتمتع بها الإنسـان بحقوقه والتي مـن أبسـطها: المأكـل والمشـرب والسـكن والتعلـيم والصـحة والأمـان، أي حقـه بالحيـاة، والحريـة كي يعيهـا الإنسـان اليـوم لابـد أن تـوفر لـه حقوقـه وحقـوق الأجيـال كلهـا[1]، حاضـرها ومسـتقبلها وعنـدها لـن يشـعر بكل حـالات الإغتراب النفسـي والإجتمـاعي والثقـافي والـديني والقـانوني والسياسـي والتربـوي والتكنولوجي والمعلوماتي والإبداعي والإقتصادي.

من منطلق أن الخـوف هـو العـدو الأعظـم للإنسـان، وهـو السـبب وراء الفشـل والمـرض وجـل العلاقـات الإنسـانية، إذ يخـاف أغلـب النـاس مـن الماضـي، والمسـتقبل، والشـيخوخة، والجنـون، والمـوت، فإنـه ـ في الواقـع ـ مـا هـو إلا فكـر في العقـل البـاطن للإنسـان، وذلـك مـا يعني : إن الإنسـان يخشـى أفكـاره، وأن هذا الخـوف عنـده يبـدأ مـع الـوعي، وعليـه متى مـا وعي بـدأ شـعوره بـالإغتراب، والسـبب يكمـن في أن الشـعور بـالخوف يبـدأ مـع الـوعي، وأن الأمـان مسـألة نسـبية لعـدم وجـود الإطلاق، وعليه يبقى الإغتراب يعيش داخل الإنسان بنسب متفاوتـة حسـب درجـة تمتعـه بالحريـة، والمتمثلـة بالحصـول على حقوقه.

يجسـد الإغتراب كحالـة سـيكو ــ إجتماعـة تسـيطر على الفـرد سـيطرة تامـة، وهـو مـا تجعلـه غريبـا وبعيـدا عـن بعـض نواحي واقعه الإجتماعي، ولذا فقد سعى منذ البداية إلى عقد عقـدا ضـمنيا مـع أخيـه الإنسـان، وإن هـذا العقـد التضـامني هـو الـذي أعطانـا مجتمعـا يتبـادل أفـراده المنفعـة المشـتركة، وهنـا تنـازل الإنسـان عـن جوانـب مـن حريتـه لأخيـه الإنسـان،

وأن أثر ذلك كان إيجابيا على حياته، أي لم يترك أثرا نفسيا سلبيا عليه، بل إيجابيا لأنه يكمن في تحقيق أمنه وعيشه.

من المفترض، أن الإنسان لا يشعر بالإستلاب تجاه هويته عندما تكون هويته هي الهوية الإنسانية، والتي ترى الكائنات البشرية كأعضاء في جماعة واحدة ضمن هوية إنسانية شاملة، ويكون الفرد فيها عضوا لجماعات متنوعة، إذ من الممكن أن يكون الفرد مواطن أمريكي من أصل كاريبي، وينحدر من إسلاف أفارقة، ويكون متدينا، وفكره ليبراليا ومهما كان جنسه ومهنته وهوايته، وهكذا فكل تلك الأنشطة الجمعية المختلفة التي ينتمي إليها تعطيه ـ في الوقت نفسه ـ شخصية متميزة وخاصة، وكل ما فيها هو الهوية الوحيدة للشخص، أو فئة العضوية الإنفرادية، وإعتبارا لهوياتنا المتعددة ـ بشكل لا مفر منه ـ فعلينا أن نقرر الأهمية النسبية لصلاتنا وإنتماءاتنا المختلفة في أي سياق عينه[2].

يبين هذا التصور إن من ضرورات خوض الحياة الإنسانية أن نتحمل مسؤوليات الإختيار والتفكير، وبذلك يتحقق السلام والإنسجام في العالم المعاصر، الناتج عن فهم واضح لتعددية الهوية الإنسانية، وفي تقدير الواقع : إن البشر يستطيعون أن يصلوا بعضهم البعض، على أساس خط واحد متصلب من التقسيم الذي لا يمكن عبوره، فإن التفاعل مع الآخرين من المهد إلى اللحد (كما يقال)، يشكل جوانب مهمة في الشخصية، وفي منظومة القيم التي نحملها وأنماط السلوك التي تصدر عنا، غير أن مسار التنشئة الإجتماعية إنما يبدأ من التفرد والإحساس بالحرية، وخلال تلك العملية ينمو لدى كل منا إحساس بالهوية، وقدر من القدرة على الإستقلال في الفكر والفعل[3].

يتزايد التعقيد كثيرا عندما يتغير الإنتباه من فكرة أن يكون المرء متطابقا مع نفسه، إلى فكرة التطابق في هوية واحدة مع الآخرين، من جماعة معينة، وهو الشكل الذي تأخذه في الأغلب الأعم فكرة (الهوية الإجتماعية)، والملاحظ: أن العالم يرى بشكل متزايد ـ ولو كان ذلك ضمنيا فقط ـ ما يؤدي إلى تجاهل كل طريقة يرى الإنسان فيها نفسه، ذلك الخط من التفكير يدعمه إفتراض غريب فحواه: أن الناس في هذا العالم يمكن أن يصنفوا وفقا لنظام فصل إنفرادي وشامل، وأن التقسيم الحضاري أو الديني لسكان العالم يؤدي إلى مقاربة إنعزالية للهوية الإنسانية، والتي ترى الكائنات البشرية كأعضاء في جماعة واحدة بالضبط، وهنا نكون في مقابل حالة من العنف، والناتجة عن تعمق الإحساس بالحتمية تجاه هوية يزعم: أنها فريدة، وغالبا مقاتلة، وهي إحدى المكونات الحاسمة من الفن القتالي لإثارة المواجهات الطائفية والعرقية والدينية وغيرها[4].

تتعرض الإنسانية المشتركة لتحديات وحشية عندما توحد التقسيمات المتنوعة بالعالم، لأنه في نظام تصنيف واحد مهيمن ومزعوم يعتمد على الدين أو الجالية أو الثقافة أو الأمة أو الحضارة، فإن العالم المقسم بشكل فردي هو أكثر إثارة للشقاق والنزاع، بكثير من التصنيفات الجمعية والمتنوعة، التي تشكل العالم الذي نعيش فيه[5].

الملاحظ أن العنف يكثر في المجتمعات التي يعاني فيها أفرادا كثيرون من الشعور بالإستلاب والإحباط بأنواعه المختلفة خاصة في الأنظمة ذات الشرعية المحدودة وهو ما يظهر أن، الإستلاب السياسي هو: شعور الشخص بالعزلة إزاء السياسة والحكومة بمجتمعه، والميل نحو التفكير: بأن سياسة الأمة تدار من الآخرين ولمصلحة الآخرين، ووفقا لمجموعة من القوانين غير العادلة، وأن الإستلاب على أساس ذلك النوع يعزل الفرد عن المجتمع، لأنه يشعر: أنه لم يعد ينتمي إلية لأسباب خارجة عن إرادته، وإنما فرضته عليه أوضاع قاهرة إقتصادية ونفسية وإجتماعية، ومع أنه يبقى من الناحية الشكلية مرتبط بالمجتمع، ويخضع إلى قواعده، ولكن من الناحيتين العملية والنفسية لا يستطيع الإندماج في الحياة العامة، لأنها تتجاوزه بحكم طابع القهر والتعسف المندمج بالبنية الإجتماعية الذي تسيره القوى الكبرى المسيطرة بالمجتمع، وبخاصة القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية[6].

يعتمد كل من التلاحم والإندماج في المجتمع على النظام السياسي الذي يحكم المجتمع، وهو نتاج العقد الإجتماعي، إذ تعد نظرية (العقد الإجتماعي) المصدر الأساس الذي يستخدم فيه مفهوم (الإغتراب) في مجال الفلسفة، ويتمثل جوهر وفحوى (الإغتراب) في فكرة التخلي عن الحقوق الطبيعية، وتسليمها إلى المجتمع على أنها فعل إرادي حر، وبمثابة تضحية عن طيب خاطر، وبذلك يكون (الإغتراب) بذلك المعنى إيجابي، حيث يعد شرطا أساسيا لخروج الإنسان من حالة الطبيعة إلى الحالة الإجتماعية، وذلك

لضمان قيام المجتمع المدني السياسي، وعليه لا وجود للإغتراب مع الفعل الإرادي.

لم يشعر الإنسان بالإغتراب نتيجة العقد الإجتماعي، لأن طبيعة العقد الذي أبرمه الإنسان مع أخيه الإنسان هو عقد ضمني بطبيعة الحال تم بين أبناء المجتمع، وهو فعل إرادي حر لم يتضمن تضحية، بل هو عملية عن طريقها يتم تبادل المنفعة بين أبناء المجتمع الواحد، أي أن الإنسان يعطي مقابل أن يأخذ من أخيه الإنسان، وبذلك تتحقق المنفعة المتبادلة بين أبناء المجتمع التي تضمن تحقيق المصلحة العامة، التي ترعاها الإرادة العامة لأفراد المجتمع، وعن طريق التعامل المتبادل بين أفراد المجتمع.

ظهرت مع مرور الوقت، وبصورة يومية، مظاهر أصبحت تعبر عن وقائع إجتماعية أعطت البنى المؤسساتية، الأساليب التي تدير المجتمع بصورة رسمية عن طريق القواعد والقوانين، والتي أسهمت في وجودها العادات والتقاليد للمجتمع، وبذلك بنيت الدولة، ولكن مع تشعب جوانب الحياة، وتزايد عدد السكان ظهرت الديمقراطية غير المباشرة، وهي حكم الشعب، ولكن عن طريق التوكيل الشعبي لعدد من المواطنين (النواب) المتمثل بـ (السلطة التشريعية) التي تشرع القوانين وتراقب تنفيذها، أي أن الشعب هو الذي يحكم وينفذ، فأين التنازل هنا ؟ وعليه ليس هنالك تنازل ومن ثم ليس هنالك إغتراب ناتج من طريقة إقامة نظام الحكم.

تكمن المسألة في التطبيق، إذ عندما يباشر الشعب عملية الرقابة الواعية على التوجهات السلوكية لمحترفي السياسة، يمكن لأدنى خطأ أخلاقي أن يطيح بالتاريخ والمستقبل السياسي لمسؤول سياسي ما، ولا يمكن أن نرد ذلك الوعي الأخلاقي الجمعي إلى الوازع الديني وحده، ولا إلى الوعي والواجب المدني وحده أيضا، بل يعود ذلك السلوك بأغلبية إلى مساهمة النظام السياسي في توعية المجتمع والتفاعل معه.

وعليه، يتحقق غياب الإستلاب عند الوجود الدائم والمستمر لمفهوم (الأخلاق) داخل المنظومة السلوكية للوعي الجمعي للمجتمعات، والسلطة الحاكمة المسؤولة عن تحقيق هذا الوعي، والحديث عن الأخلاق والسياسة لا علاقة له بالمعنى السلوكي العملي، وإنما بالمعنى القيمي العقلي العام، وأن مدى تفاعل السياسة والأخلاق في السلوكيات السياسية للمؤسسات الحاكمة ينعكس عن طريق شعورها بالمسؤولية المتأتية من الإنتماء الحقيقي والولاء للوطن.

ثانيا: أسباب الإستلاب:

يشير النظام الإجتماعي إلى مجموعة من البنى والمؤسسات والممارسات الإجتماعية المترابطة، والتي تحمي وتحافظ وتقوي الأساليب المعتادة للتصرف والفعل داخل المجتمع، وتؤيد المحافظة على هذا النظام الإلتزام بالقيم التي يرتكز عليها في حكم المجتمع، والتي تفضي بالنهاية إلى إيجاد القيم التي تنظم المجتمع، وتجعله يعطي أهمية وأولوية للقيم ماوراء المادية، وإن تحديد قيم الجماهير هو جوهر السياسة الديمقراطية التي تبرز أولويات القيم في ما هو مهم للمواطنين.

تظل العلاقة التوافقية ما بين النظام السياسي والمجتمع هي الكفيلة بإيجاد الأمان والإستقرار في نفس المواطن، وهي التي تفضي إلى النفس المطمئنة غير الخائفة، وعندئذ لا يكون للإغتراب مكان في المجتمع، وبالتأكيد ليس بصورة مطلقة، وكمثال على ذلك فقد إفتقد المجتمع العراقي الأمان، وأصبح يلازمه الخوف، وذلك بسبب الأوضاع الإجتماعية القاسية، التي يعاني منها بسبب الظلم، وعدم العدالة الإجتماعية، وإنحصار النمو الإقتصادي، وفقدان الأمن الإجتماعي والإستقرار الداخلي، كل ذلك تعد أرضا خصبة لنمو الإستلاب في المجتمع العراقي.

أدت تلك الأوضاع الهشة ـ في عمومها ـ إلى حدوث هبوط جسيم في القيم ماوراء المادية عبر مكونات المجتمع، ويرجع ذلك إلى أن عملية تغير القيم مرتبطة إرتباطا قويا بالأوضاع التي تترعرع فيها الأجيال الحالية والأجيال الأكبر سنا في المجتمع، والذي بات يهتم بالأهداف المادية، نتيجة الخوف وغياب برامج للضمان الحكومي الذي يحمي المواطن من أي إنكسارات إقتصادية، أضف إلى ذلك النظرة الضيقة للأفراد، بسبب المستويات الثقافية المتدنية، فأصبح الإهتمام بالحاجات المادية والأمنية أمرا مسلما به، والإبتعاد عن المقومات المعنوية التي تحمي إستمرارية وجود المجتمع وتماسكه.

وعليه، فقد إنعكس هذا الواقع على التنشئة الإجتماعية للأجيال لأن المشكلة الأساسية للحياة الإجتماعية تكمن في:

المحافظة على الأنماط الثقافية المتميزة ونشرها على أساس أنها عملية أوتوماتيكية ــ تقريبا ــ يكتسب الفرد الثقافة بمجرد التعرض لها وبمرور الوقت عبر ثقافة مجتمع مستقرة، تقدم مضمونا متماسكا، كل عنصر يتشابك مع العنصر الأخر ويكمله، لكن ذلك الترابط النوعي بين السبب والأثر لا يمكن أن يعزل الفرد بصورة مجدية عن كل أنماط التعزيز المتبادل في التفاعل والمدلول في داخل الثقافة[7].

يعد النظام السياسي " الديمقراطي " فاعلا ومؤثرا بالمجتمع، لأنه يعد محصلة لتنمية قواعده الإجرائية ذات العلاقة بالإتجاهات السياسية، ومعايير السلوك، وآليات إتخاذ القرار، والعلاقات بين الحاكم والمحكوم، وهو ما يؤثر في سلوك المواطنين، وذلك عن طريق تحويل الرعايا إلى مواطنين، كما يتجسد دوره عن طريق تحقيق النمو الإقتصادي الذي يدعم الديمقراطية، وعكس ذلك يؤدي إلى زعزعة الإندماج والتلاحم بين أفراد المجتمع، وبدوره ينعكس على الأدوار التي يقومون بها كالأدوار المؤسساتية (في العائلة، والطبقة، والنقابة، وغيرها)، وكذلك الأدوار غير المؤسساتية (إنتماء الفرد إلى مجموعة أصدقاء وغيرها)، وبالخصوص عندما يتعرض دور فرد في مجموعة معينة مع دوره في مجموعة أخرى تختلف عن الأولى: كإختلاف الدور الطبقي مع الدور الحزبي، وإختلاف الدور الطائفي مع الدور الوطني[8]، والذي يفقد توازنه بالنهاية نتيجة شعوره بالإغتراب تجاه ما هو موجود بالمجتمع.

يجدر الإشارة هنا، أنه كلما كانت هنالك وظيفة إجتماعية لإشباع حاجة معينة يكون موجود بالمقابل أيضا وظيفة الإمتناع عن القيام بعمل ما، أي أنها نشاط موجه بصورة سلبية نحو وجود البنى الإجتماعية والبنى الأخرى للمحافظة عليها وإستمرارها[9]، وهو ما أدى إلى توقف عملية تطور المجتمع العراقي، ومع ذلك التوقف يكون العودة إلى الوراء تجاه كل ما هو سلبي، إذ إن حركة المجتمع الناتجة عن الوظائف والأدوار في المجتمع تقررها أوضاع وإمكانيات المجتمع على الحركة، فهي ليست حتمية ولا قدرية ولا أوتوماتيكية، بل إن تقدم المجتمع قائم على أساس السبب والنتيجة (العلة والمعلول)، وإرادة الإنسان الواعية تلعب دورا أساسيا ولكن بالمقابل إرادة الإنسان ليست حرة، بل مقيدة بالأوضاع المحيطة التي ترسمها إلى حد ما مؤسسات المجتمع كافة، والمسؤول عن إدارة تلك المؤسسات هو: النظام السياسي، وإن الذي حدث بالعراق هو فقدان السيطرة على إدارة المجتمع، وذلك بسبب فقدان الأمان وعدم التوزيع العادل للثروة الإقتصادية، وضعف حماية القانون وتفاقم ظاهرة الفساد، وغيرها.

ونتيجة للإستلاب الذي يعيشه المواطن من عدة جوانب لها علاقة بحياته فقد إختفت الكثير من الوظائف والأدوار التي تؤدي إلى التلاحم والتماسك في المجتمع، وذلك بسبب الخوف، ومثال ذلك: إن الإنسان فقد أبسط مقومات إنسانيته، (والتي علمها الباري عز وجل للإنسان عن طريق الغراب)، وهي حرمة الميت، إذ ترك الإنسان ــ بعد إحتلال العراق ــ يتعفن بقارعة الطريق، ويخشى أخيه الإنسان دفنه، لأنه سيقتل، بتلك الطريقة البشعة التي تم التعامل بها مع الإنسان العراقي، مع غياب من يحميه، أصبح يعاني الإستلاب بداخله، وتراكم الخوف ـ بالنتيجة ـ عنده.

غابت الثقافة الوطنية، نتيجة ما ذكر، وحلت مكانها الثقافة الفرعية، وظهرت أدوار ووظائف إجتماعية تعمق الثقافة الفرعية، وعلى ضوء ذلك راح الكثير من أبناء المجمع (ثروة المجتمع) يتوجهون نحو أفكار متطرفة دينية، ومذهبية، وأثنية، كل حسب قناعته لحماية نفسه، وهنالك من هاجر، وقد يصبح فريسة لأفكار متطرفة، وهو ما أدى إلى إنهيار المجتمع والذي إنهارت معه الدولة، ولعل المفارقة التي تدل على ذلك أنه عندما فاز الرئيس الأمريكي (رونالد ترامب) في الإنتخابات الأمريكية العام 2016م، إنهال المهنئين من العراق، أفرادا ونوابا وكتلا سياسية، متفرقين لا مجتمعين على وصوله للسلطة.

المبحث الثاني: إستلاب الإنسان العراقي

شهد العراق منذ العام 1980م، وإلى حد الآن أوضاعا غير طبيعية، تمثلت في الحروب والحصار الإقتصادي والإحتلال والإبادة البشرية للشعب، عن طريق تفجيرات مستمرة، رافقها إنهيار مؤسسات الدولة وحل الجيش العراقي، وسقوط مدن بيد تنظيم داعش، فضلا على التهجير والهجرة والقتل على الهوية والعيش بالخيم بالصحراء، تحت درجة حرارة أكثر من (57) درجة مئوية صيفا، وتحت الصفر درجة مئوية شتاءا، ومما لاشك فيه وفي ظل تلك الأوضاع القاسية يحدث إنهيار في مؤسسات الدولة من الناحية الضمنية، وهو ما يدفع إلى عد العراق دولة فاشلة، وذلك بسبب فشل السلطة في تحقيق وتوفير الحماية والأمان للمجتمع، عبر إرساء دعائم السلام

الداخلي، وكذلك توفير السلام الخارجي للمجتمع لتطمينه من عدم تعرضه إلى خطر خارجي، فضلا على العمل على تحقيق التقدم والإستفادة منه في تكامل وإزدهار المجتمع، وكذلك الحصول على الرفعة والعزة والعظمة للمجتمع، أضف إلى ذلك ضعف أو غياب القانون، وذلك يعني: غياب مجموعة قواعد سلوك تتضمن الإجبار في السير عليها، ويقصد من تلك القواعد سيادة النظام والعدالة في العلاقات الإجتماعية.

تلاعبت تلك العوامل بالنفس البشرية العراقية، ومن أعراض تلك الأمراض هو: تغير القيم الأساسية بالمجتمع، كالصدق والأمانة والتسامح والتعاون، وغيرها من الصفات الإنسانية، وأن القيم كما يصفها علماء النفس: بأنها عمليات عقلية تتضمن إصدار أحكام يتعلمها الفرد من محاولته تحقيق التوازن في علاقاته الإجتماعية المعتمدة على النمو العقلي، وأن القيم تتطور عبر مراحل من الطفولة إلى الرشد، إذ تبدأ بمرحلة ما قبل الأحكام الخلقية، وتنتهي بمرحلة تطور الضمير الشخصي لدى الفرد وقيمه الخاصة به، و إدراكه أن ما هو صحيح أخلاقيا قد لا يكون بالضرورة صحيح قانونيا[10]، أما مصادر إكتساب القيم فهي الأسرة أولا تليها المدرسة والمجتمع والأقران ووسائل الثقافة والإعلام، وتعطي بالنهاية منظومة قيم منسقة ومتماسكة.

إذ علمنا: أن تحمل الفرد لحالة الخيبة والإحباط والحرمان يتطلب منه الاصطبار على مشاعر الغضب والقلق والغليان، ونفاد الصبر والجزع والتوتر التي تنشأ لديه وتلازمه كل يوم، بسبب تلك العوامل الثلاثة: وبسبب فشله، بل عجزه عن تحقيق رغباته الشخصية والغريزية، ومنها: المأكل والمشرب والأمان والعيش الكريم والمستقر، فضلا على فشله في الوصول إلى الرغبات الأخرى، أدركنا حجم المعاناة المريرة والرهيبة والقاسية ومشاعر الغضب والضيق والتوتر التي عاشها ويعيشها الإنسان في العراق، والتي تسربت إلى روحه وسلوكه، وبالخصوص في الوقت الحاضر.

يعجز الفرد الواعي الذي يعاني الإستلاب، هنا، عن تغير واقعه، فينسحب من المجتمع ويأخذ أشكالا مختلفة حسب أوضاع الفرد، ومثال ذلك: المثقفون والإختصاصيون، الذين إضطروا إلى الهجرة إلى الخارج أو الإنكفاء على الذات، وكذلك من مظاهر الإغتراب: اللامبالاة تجاه الأحداث الإجتماعية[11]، ومن الممكن أن يعبر عن حالة الإستلاب تلك بنوع من أنماط السلوك المنحرف وغير المألوف، بما في ذلك السلوك ذو الطبيعة العدوانية أو الإجرامية[12]، والعنف الذي يأخذ أشكالًا متعددة منه : المعنوي والمادي.

إن الإختلال الوظيفي المبكر في العائلة، والمتمثل بوجود أحد الوالدين فقط ينعكس على سلوك الفرد الذي يعتمد على الأنماط الثقافية العائلية الأولى، وكذلك على خبرات الطفولة المستمدة من المجتمع وفيما بعد من المدرسة، وفي حالة المجتمع العراقي تلك، تسهم تجارب التأهيل الإجتماعي المبكرة في إيجاد أنماط من سوء تكيف الشخصية، إذ يمكن للصعوبات التي يعيشها الفرد في مرحلة التأهيل العائلي المبكر أن تتدخل في إنضاج أشكال الولاء والإلتزام الإجتماعي النهائي أو الإحتجاج، ففي الأوضاع العائلية السلبية يعيش الفرد نوعا من السخط الإجتماعي، ويعبر عنه أكثر على شكل إستلاب شخصي وحالات إشكالية من التذويت أو الشعور بالذنب[13].

ينعكس الشعور بالسخط الإجتماعي في صورة الإستلاب الشخصي الذي يعني: غياب التكيف الإجتماعي، والذي من ضمنه الولاء السياسي، وذلك مع غياب التماسك الإجتماعي الأولي، الذي يعيشة الفرد ضمن العائلة الأساسية، ومن ثم بما يمر به بعد ذلك من خبرات وتجارب وسط المجتمع قبل المراهقة[14]، وقد يولد الإغتراب شعورا بالرضوخ، والذي يعد من النتائج المتوقعة للإغتراب، حيث يختار المغترب الرضوخ والقبول بمبدأ الأمر الواقع بدل الإنسحاب[15]، أضف إلى ذلك: أن الحرب المستمرة، والمتمثلة بالإبادة الجماعية على كل المستويات سواء أكان بفقدان المكانة الحقيقية بالعمل، والتي تتناسب مع كفاءة الفرد، وتقدم الإنتهازيين والأصوليين غير الأكفاء بطرق غير مشروعة، أم التهجير الطائفي، أم بالهجرة خارج البلد، أم الضحايا التي تذهب نتيجة التفجيرات المستمرة، والقتل على الهوية والخطف والفدية وإغتصاب أملاك الغير، بسبب طائفي أو ديني أو إثني، كما أن الإحتلال الذي يولد الشعور بفقدان الأمان والكرامة كل ذلك يولد شعورا بالإستلاب، هو ما يؤدي إلى شعور الفرد بالإغتراب، نتيجة تعرض الفرد إلى إهتزازات نفسية، نتيجة إنتزاع بعض الأشياء وفقدان الناس الذين يحبهم(العمل، الأم، الحب، القوى الغيبية، أو المجتمع)، كما أن النظام الإجتماعي يتغير من حيث البنى والمؤسسات والممارسات الإجتماعية المترابطة، والتي تحمي وتحافظ وتقوي الطرق المعتادة للتصرف والفعل داخل المجتمع.

الجدير بالذكر، أن المعطيات السياسية ترتبط مع غيرها من الظواهر الإجتماعية في المجتمع، كالثقافة والحاجات والفوارق الإجتماعية والسلوكيات لتكوين القيم التي تعبر عن الديناميكية الإجتماعية التي تعد ميزة طبيعية تعبر عن حركية المجتمعات في نموها وتطورها وتعكس إلى حد ما صيرورة التغير الإجتماعي الذي يعد حتمية تمر بها المجتمعات في إنتقالها من حالة إلى أخرى، وتكون العملية مهمة جدا في إنعكاسها على التغير السياسي للدولة، وتشخص على ضوئها أسبابه السياسية ووتيرته وطبيعته[16]، وهي الظواهر التي إستمر تغييب معطياتها في العراق، والتي أدت إلى حالات فراغ على مستوى كل المتغيرات التي يبنى عليها هذا الترابط، وهو ما أدى إلى عرقلة التطور الطبيعي للإنتقال إلى الحالة المنشودة.

إنعكس الإستلاب على السلطة الأخلاقية بشكل سلبي، ففي حالة غياب السلطة الأخلاقية في المجتمع يمكن لأنماط الولاء للروابط الفئوية أن تدخل في حالة صراع فقد يدعم المرء ولاء نهائي، أما للعائلة الأساسية أو لفئة الأنداد أو لجماعة ما يعيش معها، إذ أن الولاء يرتبط بالسلطة الأخلاقية، أما أولئك الذين يرغمون إرغاما على الخضوع والطاعة فغالبا ما يفتقرون لمثل ذلك الإحساس بالولاء[17].

غابت الثقافة الوطنية، على ضوء ذلك، على مستوى العديد من المؤسسات العراقية ذات العلاقة، لتحل مكانها الثقافة الفرعية، وذلك نتيجة طبيعية للأغلبية " الواعية "، إذ يعمل إنفصال الفرد عن ذاته لإحساسه بالفشل في إدراك وفهم وتقبل القيم والمعايير السائدة بالمجتمع، وعدم قدرته على الإندماج فيها، لاسيما فئة بعض الولاءات الشابة في العراق نتيجة عدم ثقتهم بالمجتمع ومؤسساته المختلفة، كما أن إنفصال الفرد العراقي عن إطاره المرجعي والمتمثل بالمجتمع يؤدي إلى خلق شعور بالإغتراب، وذلك يولد إحساس الفرد بالوحدة، ومحاولة الإبتعاد عن العلاقات الإجتماعية السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه، مما قد يولد حالات التمرد لدى بعض الشباب وفئات من المثقفين على المجتمع ومؤسساته وتنظيماته، فغربة الفرد في وطنه تكون أقسى من غربة المهاجر عن بلده.

تولد إحساسا ينتاب البعض في إطار إنتماءاتها الفئوية إلى أن الحياة لا معنى لها، وإنها خالية من الأهداف التي تستحق أن يحيا من أجلها، ويسعى إليها، وبذلك تكون فريسة وأرضا خصبة للأفكار الضالة المتطرفة، والتي قد يكون ثمنها حياته وحياة الآلاف من الأبرياء خدمة لأهداف الأعداء.

وعليه، فقد أدى تراجع الثقافة الوطنية في العراق بسبب تغير الوظائف الإجتماعية والأدوار للفرد مما يؤدي إلى إحلال الثقافة الفرعية بدل الثقافة الوطنية، وهنا تأخر الولاء للوطن لمصلحة الإنتماءات الفرعية.

يبدو أن المجتمع العراقي الذي عانى الكثير، وبالخصوص فيما يتعلق بتعاقب الحروب المتتالية، الكوارث الطبيعية والأوبئة المرضية المهلكة، غزوات الجيوش الأجنبية، التهجير الجماعي للسكان، مظالم الحكام والأنظمة الدكتاتورية الجائرة، والإنقلابات العسكرية ما خلفته من سلبيات وسحق دائم لنفوس البشر وكراماتهم، وتحطيم آمالهم، ومنعهم من تحقيق أهدافهم الحياتية والإنسانية، قد بين بأن وجود هذه الحالات من الإحباط والخيبة والحرمان في الحياة العراقية تكاد يكون أمرا حاضرا وموجودا على الدوام، ومتواصلا على مر الأيام والسنين، وهو الطرف السيء الذي لازم حياة الإنسان بالمجتمع العراقي في أكثر مراحل التاريخ وحتى اليوم، لذلك فمن الطبيعي أن يولد السلوك الناشئ عن الحرمان والإحباط عند أكثر الأفراد العراقيين، وربما دفعنا ذلك لفهم أسباب السلوك العراقي وإحساسه بالإستلاب.

على العموم، فإن الإدراك لظاهرة الإستيلاب التي تفشت فيه، تساهم في دفعه إلى البحث الذاتي عن الكيفية المثلى للتصدى له، وذلك عبر بناء مؤسسات سياسية ونظام حكم في العراق وذلك عبر متطلبات التوافق والمصالحة، ليتمكن من إيجاد علاقة تواصل يحقق بواسطتها ربط المعطيات السياسية بكل مقومات المجتمع، حتى يخرج من حالة الفراغ (التي لا تعني في الواقع اللاشيئ، وإنما تشير إلى عدم التجانس بين متغيرات صناعة السياسة وتنفيذها، ومن ثم يعود إلى حالته الطبيعية، لأن تاريخه يدل على أنه حمال لقيم لا تموت، ويضع حدا لتفاقم حالة الإستلاب والإنسلاب والإغتراب التي ما تزال تتفاعل داخل المجتمع، وتتفاقم معها تكلفة الخروج منها كلما طال أمدها، كل ذلك من أجل أن يستعيد المجتمع العراقي شعبا وقيادة دوره في محيطه ومداره ومجاله الذي يليق به في عالم اليوم.

خاتمة :

تجلى أن الإستلاب الذي يعانيه الإنسان العراقي الذي يعي التباين هو: نتيجة طبيعية للإنهيار الأمني وضياع الثروات وغياب القيم الأساسية لبناء الإنسان والوطن، فهنالك غربة بين الأجيال في المجتمع العراقي. فأجيال العهد الملكي التي أعطت ثمارها في سبعينيات القرن الماضي تركت بصمتها على الأجيال التي تلتها، وبنسب متفاوتة متصارعة أو متضادة، ومع إستمرار الندرة والحروب التي أدت إلى إنهيار المؤسسات التعليمية والأمنية والبنى الفكرية والبنى الإجتماعية والقيم الأساسية بالمجتمع، ظهرت غربة الإنسان العراقي الواعي لما يدور حوله، وإنعكس ذالك بالشعور بالسخط الإجتماعي، ومنه تجسدت صورة الإستلاب الشخصي، ويعني ذلك غياب التكيف الإجتماعي، ضعف الولاء السياسي، تفكك التماسك الإجتماعي.

أدت حالة الإحباط وخيبة الأمل والحرمان مع غياب التماسك الإجتماعي الأولي في العراق الذي يعيشه الفرد ضمن العائلة الأساسية، ومن ثم بما يمر به بعد ذلك الفرد العراقي من خبرات وتجارب بالمجتمع وإغتراب المؤسسات السياسية وعدم مقدرة النظام السياسي على إيجاد حالة الترابط المنشودة بين هذه المؤسسات أدى إلى:

1) طبائع مجبولة على القسوة و العنف والعدوانية والتشنج، وعندئذ قد تكون عملية ممارسة الإرهاب ليس بالعملية العسيرة.
2) فقدان أهمية المدرسة والعائلة في الوقاية من الجرائم والإرهاب والمخدرات.
3) ضعف المحافظة على الروابط والتماسك الأسري وغياب الإصلاح المجتمعي.
4) غياب التوعية الدينية الصحيحة، ونمو المذهبية الفجة.
5) غياب الحوار الفكري الجاد، وإصلاح البنى الفكرية بعقول واعية وسيلتها بعيدة عن العنف.

كما تبين، من خلال الدراسة، أن حماية الإنسان العراقي من الإستلاب يتطلب جهودا صادقة، مضنية ودؤوبة من ذوي العلم والدراية لإصلاح البني الإجتماعية، الفكرية الإقتصادية، والمؤسساتية والديموغرافيه حتى يتسنى للمجتمع العراقي النهوض، ويحتاج ذلك، أيضا، إلى الصبر والتروي، إذ يتلخص جهد الإنسان ضد غربته في تحقيق تلامس الذات الإنسانية مع أعماقها عبر جوهرها الإنساني، ويتحقق ذلك مع الموقف الإيجابي من الذات الإنسانية في مقدرتها على خوض المعركة الشرسة لإنهاء الإستلاب.

الهوامش :

(1) ينظر الإعلان العلمي لحقوق الإنسان عام 1948.
وينظر كذلك : هاني سليمان الطعيمات : حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2001.
(2) امارتيا صن : الهوية والعنف ، ترجمة : سحر توفيق : سلسلة عالم المعرفة، العدد (352)، الكويت، 2008، ص ص 8. 9.
(3) انتوني غدنيز، علم الإجتماع، ترجمة: فايز الصايغ، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ط1، 2005، ص ص90 ـ92.
(4) امارتيا صن : الهوية والعنف، المرجع السابق، ص ص 8ـ9.
(5) المرجع نفسه.
(6) صادق الأسود: علم الإجتماع السياسي أسسه وأبعاده، بغداد، 1991، ص 594. 595.
(7) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 348.
(8) وللمزيد ينظر: صادق الاسود، مرجع سبق ذكره، ص121، وكذلك ينظر: فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.
(9) صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص119.
(10). قاسم حسين صالح، الشخصية العراقية المظهر والجوهر، العراق بغداد، ضفاف للطباعة والنشر، بغداد ، ص103.
(11) عبد اللطيف محمد خليفة، علم النفس السياسي، مرجع سبق ذكره، ص108.
(12) مجموعة مؤلفين، دراسات في سايكولوجية الاغتراب، مرجع سبق ذكره، ص356.
(13) مجموعة مؤلفين ، المرجع سبق ذكرة ، ص258ـ 259.
(14) المصدر السابق ، ص357.
(15) عبد اللطيف محمد خليفة، مصدر سبق ذكره ، ص ص 108. 107.
(16) الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية, العدد 8, 2012, ص68_74.
(17) مجموعة مؤلفين، علم النفس السياسي، مصدر سبق ذكره، ص356.